

CAC, Casablanca, 15/02/2002,377

Identification			
Ref 21027	Jurisdiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 377
Date de décision 15/02/2002	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Conditions d'ouverture de la procédure, Entreprises en difficulté		Mots clés Saisine d'office, Redressement judiciaire, Liquidation judiciaire, Défaut de qualité de l'appelant, Cour d'appel	
Base légale Article(s) : 561, 563 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce		Source Non publiée	

Résumé en français

L'appelant, associé en participation, n'ayant pas qualité pour demander le redressement de l'entreprise, c'est à bon droit que la Cour d'appel de commerce diligente une expertise ayant pour objet d'établir la situation financière de l'entreprise. En l'espèce, la Cour d'appel, après examen de l'expertise, confirme le jugement rendu par le tribunal de commerce, prononçant la liquidation judiciaire.

Résumé en arabe

إن الطاعنون قبد تقدموا أمام المحكمة التجارية بطلب رام إلى فتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة المقاوله باعتبارهم مساهمين فيها فإن المشرع لم يعطهم هذا الحق بل أعطاه فقط لرئيس المقاوله والدائنين والنيابة العامة والمحكمة تلقائيا عملا بمقتضيات المادتين 561 و 563 من مدونة التجارة
 إنه لئن كانت النيابة العامة ورئيس المقاوله لم يقوما باستئناف الحكم القاضي بالتصفية القضائية على اعتبار أنهما تقدما بنفس الطلب أمام المحكمة التجارية فإن محكمة الاستئناف التجارية مع ذلك وضعت يدها تلقائيا على القضية عملا بمقتضيات المادة 563 من مدونة التجارة وأمرت بإجراء خبرة لتحديد الوضعية المالية للمقاوله.
 استنادا إلى ما جاء في الخبرة التي أمرت بها محكمة الاستئناف التجارية واستنادا لباقي وثائق الملف الأخرى فإن المحكمة ثبت لها بأن

وضعية المقاوله مختله بشكل لا رجعة فيه ومن تم فإنه يتعين رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم 377 صادر بتاريخ 15/02/2002

مشيش عبد الواحد ومن معه / ضد شركة مطحنة الشاوية ومن معها

التعليق:

حيث تمسك الطاعنون في استئنافهم بكون الوضعية المالية للمقاوله ليست مختله بشكل لا رجعة فيه ملتزمين إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة مطاحن الشاوية بدلا من التصفية القضائية. لكن حيث إنه لئن كان الطاعنون قد تقدموا أمام المحكمة التجارية بطلب رام إلى فتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة المقاوله باعتبارهم مساهمين فيها فإن المشرع لم يعطهم هذا الحق بل أعطاه فقط لرئيس المقاوله والدائنين والنيابة العامة والمحكمة تلقائيا عملا بمقتضيات المادتين 561 و563 من مدونة التجارة.

وحيث إنه لئن كانت النيابة العامة ورئيس المقاوله لم يقوما باستئناف الحكم القاضي بالتصفية القضائية على اعتبار أنهما قدما بنفس الطلب أمام المحكمة التجارية فإن محكمة الاستئناف التجارية مع ذلك وضعت يدها تلقائيا على القضية عملا بمقتضيات المادة 563 من مدونة التجارة وأمرت بإجراء خبرة لتحديد الوضعية المالية للمقاوله على ضوء آخر موازنة مالية وذلك بتحديد المديونية والدائنية والقول ما إذا أصبحت الوضعية الصافية للمقاوله تقل عن ربع رأسمالها من جراء خسائر مثبتة في القوائم التركيبية أم لا استنادا إلى المادة 357 من قانون شركات المساهمة ثم لتحديد الصعوبات المالية التي تعترض المقاوله وهل يمكن تجاوزها أم لا وفي الأخير تحديد ما إذا كانت الوضعية المالية للمقاوله مختله أو ليست مختله بشكل لا رجعة فيه.

وحيث إن الخبرة المنجزة بمقتضى القرار التمهيدي والمشار إلى مضمونها أعلاه أفادت بان الخسارة المتراكمة قد استغرقت الرأسمال بأكمله وأصبحت وضعية الأموال الذاتية سلبية وأنه لتصحیح وضعية الأموال الذاتية يتعين الزيادة في رأسمال الشركة بحوالي أربعة ملايين درهم.

وحيث إنه بالنسبة لرئيس المقاوله فهو قد رفض الحضور أمام السيد الخبير وتشبث أمام المحكمة بالتصفية القضائية أما بالنسبة للطاعنين فهم لا يتوفرون على التمويل لانطلاق الاستغلال من جديد. وحيث أكدت الخبرة بأن الوضعية المالية للمقاوله مختله بشكل لا رجعة فيه.

وحيث إنه استنادا إلى ما جاء في الخبرة التي أمرت بها محكمة الاستئناف التجارية واستنادا لباقي وثائق الملف الأخرى فإن المحكمة ثبت لها بأن وضعية المقاوله مختله بشكل لا رجعة فيه ومن تم فإنه يتعين رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

لهذه الأسباب

:

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبث انتهائيا علينا حضوريا تصرح:

في الشكل : سبق البث فيه بقبول الاستئناف.

في الجوهر : برده وتأييد الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2001/3/20 في الملف رقم 2001/15 و2001/44 وبتحميل الطاعنين الصائر وإرجاع الملف إلى نفس المحكمة لمتابعة الإجراءات.